

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لمصر في تشرين الثاني 2014، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في تشرين الثاني 2019، وافقت مصر على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

مصر

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: تشرين الثاني 2014 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 24 كانون أول 2014
- إعداد تقارير منتصف المدة: أيار 2017
- المشاورات الوطنية: أيار 2018
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: كانون ثاني 2019- 21 آذار 2019
- الاستعراض المقبل: تشرين ثاني 2019

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في مصر (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	اتفاقية حقوق الطفل
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام



ضمان وصول الفتيات والنساء إلى جميع مستويات التعليم ومجالاته على قدم المساواة مع غيرهم. مواصلة البرامج المختلفة لتعزيز الحق في التعليم للجميع، ولا سيما في مجال محو الأمية، من خلال التعاون مع المعنيين والمحافظات، ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى.



تكثيف الجهود الرامية إلى تمكين وتحسين وضع المرأة في المجتمع واعتماد تدابير إضافية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشجيع محو الأمية، وضمان المساواة في المعاملة والبيئة الآمنة للمرأة في مكان العمل، ومكافحة العنف القائم على نوع الاجتماعي. مواصلة السياسات الرامية إلى تمكين المرأة واحترام حقوقها وحمايتها، بما في ذلك لمكافحة ختان الإناث. زيادة عدد النساء في مؤسسات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة. مواصلة تعزيز تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة العامة و تعزيز التمثيل البرلماني للمرأة وفقاً للدستور الجديد.



بذل المزيد من الجهود لخلق فرص عمل للشباب. مواصلة العمل لضمان المساواة في حقوق المرأة في مكان العمل من خلال المؤسسات، والقواعد والسياسات العامة. النظر بجديّة لإدخال تعديلات على قانون العمل لتغطية العمال المنزليين وحمايتهم من الاستغلال. مواصلة الجهود لمكافحة البطالة القصيرة والطويلة الأجل، من خلال التعاون مع القطاع الخاص ومقدمي الخدمات التعليمية.



تشجيع المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاحترام والتسامح الديني والاختلاف الثقافي. مواصلة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في القرارات المتعلقة بحقوقهم الأساسية.



الحفاظ على الجهود الدائمة لتعزيز المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان. تنفيذ دورات تدريبية لضباط الشرطة بشأن حقوق الطفل، لضمان أن تكون معاملتهم مناسبة تجاه الأطفال الضحايا أو الجانحين. مواصلة العمل على إصلاح وتحسين السجون ومراكز الاحتجاز وفقاً للمعايير الدولية. ضمان حماية جميع المحتجزين من التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة بما يتواءم مع المعايير النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد والحوار السياسي والإجراءات الساعية للسلام.